عنوان المداخلة:

الهندسة المالية الإسلامية: تحديات ومستقبل الصناعة المالية الإسلامية

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الهندسة المالية الإسلامية استراتيجيات وتحديات المستقبل، حيث تحاول هذه الورقة البحثية، بعد التعريف بالهندسة المالية، وتحديد مفهومها وكل ما يتعلق بها، بداية بخصائصها، ومرورا بأسباب الحاجة إليها، ومن ثم أهميتها في المالية الإسلامية، وتميزها عن نظيرتها التقليدية، وانتهاء بأسسها العامة والخاصة، كما تتناول الورقة عرضا استراتيجيات تطوير الهندسة المالية الإسلامية وأثر صناعة الهندسة المالية على المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية وواقع تطوير الهندسة المالية الإسلامية وفي الأخير أهمية تطوير المنتجات في الصناعة المالية الإسلامية واستخلاص تحديات ومستقبل صناعة المالية الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

تبرز أهمية الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين موجهات الشرع الحنيف واعتبارات الكفاءة الاقتصادية ، وفي هذه المدة بالذات والتي شهد فيها العالم تغيرات جذرية هائلة تمثلت في تغير أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية إلى النمط الاقتصادي الحر، إلى جانب ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل تقنية الإتصالات المعلومات، فإن ذلك يفرض ضغوطا تنافسية حادة تكون غير متكافئة بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالذات في أسواق التمويل والخدمات المصرفية والمالية ، وتكمن أهمية الهندسة المالية و بخاصة في عالمنا المعاصر اليوم بأنها تقوم بالموازنة بين عدة أهداف ومن ثم تصميم أدوات مبتكرة تستوعب كل هذه الأهداف معا، وهذه المهمة ليست باليسيرة حيث تحتاج إلى تضافر جهود على شكل تنظيمي بين الشرعيين والاقتصاديين والمصرفيين والمحاسبين للخروج بمبتكرات فاعلة.

فرضية الدراسة: Hypothesis of study

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الهندسة المالية تقوم أسلوب تقليد المنتجات المالية التقليدية مع توسيط السلع، وإدراج بعض الضوابط الشرعية عليه، وهو ما يلزم الصناعة المالية تحدي كبير و عمل مستقبلي.

أهمية الدراسة: Aims of study

تحاول الدراسة الوصول إلى الهدفين الآتيين :

1) محاولة لتوضيح معالم الهندسة المالية واستراتيجيات تطويرها.
2) إبراز الأفكار في هذا الجانب لتوضيح معالم وفرص الهندسة المالية الإسلامية.

منهجية الدراسة: Mythology of study

تنهج الدراسة إلى الأسلوب الإستقرائي من خلال وصف متغيرات الدراسة مفهوم الهندسة المالية الإسلامية ومعالم تطويرها، ومناهج وواقع تطوير الهندسة المالية الإسلامية و أهمية تطوير المنتجات في الصناعة المالية الإسلامية واستخلاص تحديات ومستقبل الصناعة المالية.

هيكل الدراسة: Structure of study

يقوم هيكل الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية:

مقدمة

أولا: الهندسة المالية الإسلامية.

ثانيا:ضوابط وأسس الهندسة المالية الإسلامية.

ثالثا: مناهج واستراتيجيات تطوير الهندسة المالية الإسلامية.

خاتمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الأول: الهندسة المالية الإسلامية

أولا: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية: هي عبارة عن مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي".[1] وهذا التعريف يشير إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية:

- ابتكار أدوات مالية جديدة .
- ابتكار آليات تمويلية جديدة .
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.*
- أن تكون الإبتكارات المشار إليها سابقًا، سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية، مما سيميزها بالمصداقية الشرعية.

ثانيا: خصائص الهندسة المالية الإسلامية: تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- **المصداقية الشرعية :**تعني المصداقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن،وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع.
- **الكفاءة الاقتصادية :**تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصداقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز الهندسة المالية التقليدية و هي الكفاءة الاقتصادية، و ينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية ، ويمكن زيادة الكفاءة الاقتصادية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة.[2]
- **الإبتكار الحقيقي بدل التقليد :**يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا كما في أدوت الهندسة المالية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة

---

[1] فتح الرحمن علي محمد صالح، " **أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية**"، مجلة المصرفي، العدد 26، ديسمبر 2002، بنك السودان، الخرطوم،
http//:www.bankofsudan.org/arabic/period/masrafi/vol_26/masrafi_26.htm(20/05/2006).

* و نلاحظ أن هذه العناصر الثلاثة تشترك فيها الهندسة المالية الإسلامية مع الهندسة المالية التقليدية.

[2] عبد الرحيم الساعاتي، " **إدارة الغرر في التأمين الإسلامي**"، الملتقى الثاني للتأمين التعاوني، الهيئة العالمية الإسلامية للإقتصاد والتمويل، الرياض، السعودية، 6-7 أفريل 2010، ص55

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.[1]

ثالثا: أسباب ظهور الهندسة المالية الإسلامية: تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، ولقد ساهمت قوى المنافسة الشديدة بين المصارف والمؤسسات المالية في الأسواق العالمية من ناحية وتطور وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من ناحية ثانية والتطورات في الصناعة المالية، في لعب دور هام على صعيد تحديد الإبتكارات في الحقل المالي مما أدى إلى الاهتمام بمفهوم الهندسة المالية الإسلامية.

- **انضباط قواعد الشريعة الإسلامية:** يشترط في منتجات الهندسة المالية الإسلامية أن تكون قادرة على تلبية احتياجات الناس بصورة كفؤة اقتصاديا مع التزامها بالأحكام والضوابط التي تضعها الشريعة الإسلامية، والجمع بين هذين الشرطين يتطلب قدرا من البحث والعناية حتى يمكن الوصول للهدف المنشود. فالهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية.[2]

- **تطور المعاملات المالية:** تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات والتطور أو المرونة، فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، فمهما اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلا جديدا ما دام في جوهره يدخل تحت ما حرمه الله سبحانه وتعالى، والبيع حلال إلى يوم يبعثون قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ، و استحدثت في عصرنا الحالي أشكال عديدة من البيوع يتعامل الناس بها، وما دام البيع يخلو من المحظور، فليس لأحد أن يقف به عند شكل تعامل به المسلمون في عصر معين. لهذا كان لا بد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت والمتطور، وأن ينظر إلى التكييف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي، ومن ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك.

- **المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية:** إن وجود المؤسسات المالية الرأسمالية، ونموها إلى درجة فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية.ويترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول

---

[1] علي موسى حنان، محمد الأمين خنيوة، "**منتجات الهندسة المالية الإسلامية (الواقع والتحديات ومناهج التطوير)**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبل، جامعة غرداية 23-24 فيفري 2011، الجزائر، ص04

[2] سامي السويلم، **صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي**، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للإستثمار، بيت المشورة الكويت، 2004 ، ص09

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر،ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية وتأصيلها.[1]

- **مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية:** تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العديد من التحديات، ولعل غياب الهندسة المالية الإسلامية تعتبر من أهم تلك التحديات، و هو ما تشير إليه الدراسات التطبيقية، ففي دراسة للبنك الإسلامي للتنمية حول التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، خلصت الدراسة التطبيقية إلى أن أهم تحدٍ يواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو غياب أو ضعف الهندسة المالية الإسلامية ومن هنا تبدو لنا ضرورة و أهمية وجود هندسة مالية خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية.[2]

- **التحولات القادمة من الأسواق العالمية:** من المنتظر أن تفتح هذه التحولات فرص وآفاق أوسع أمام المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن أبرز هذه التحولات هو تطبيق اتفاقيات التجارة الدولية، وهذه التطورات تعني أيضا مزيدا من المنافسة في الأسواق، ويعتبر الإبتكار المالي في المنتجات المالية الإسلامية أهم الأولويات للحصول على الميزة التنافسية، لذلك لابد من اعتماد الهندسة المالية الإسلامية في المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية.

المحور الثاني:ضوابط وأسس الهندسة المالية الإسلامية

أولا: مبادئ الهندسة المالية الإسلامية: تتمثل أهم المبادئ التي يجب أن تقوم عليها الهندسة المالية التي تراعي ضوابط أحكام الشريعة الإسلامية فيما يلي:

أ: مبدأ التوازن: يقتضي هذا المبدأ تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية التمويلية والاستثمارية،وتعتبر الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الإسلامي للوصول بالأداء الاقتصادي إلى الوضع الأمثل، باعتبار أنه اقتصاد يحقق التوافق بين النشاط الربحي الذي تعتمده الفلسفة الرأسمالية، والنشاط غير الربحي الذي تقوم عليه الفلسفة الاشتراكية.[3]

ب: مبدأ التكامل: إن الأساس الذي يقوم عليه التمويل الإسلامي هو ارتباطه بالإنتاج الحقيقي، حيث أن النقود يجب أن تنقلب إلى سلعة أو منفعة، ثم تنقلب هاتين الأخيرتين إلى نقود وهكذا، وهي المعادلة التي تقوم

---

[1] عمر ياسين محمد خضيرات،" **دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة**"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبل، جامعة غرداية الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص15-16

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، **صناعة الهندسة المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2006-2007، ص117

[3] عبد الباري مشعل،" **الرقابة الشرعية وأثرها على تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية**"، المؤتمر المصرفي الإسلامي الثالث حول مستقبل البنوك والشركات الاستثمارية، الكويت، 4 أبريل 2006، ص 08-09

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليها تقريبا كل صيغ التمويل والاستثمار التي تعمل وفقها المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها:
المرابحة والإجارة والمشاركة والمضاربة وغيرها.

وبالتالي فإن هذا المبدأ يقوم على ضرورة وجود تكامل بين الاقتصاد النقدي والعيني، وهذا يقتضي أن تقوم المنتجات المالية الإسلامية على توسيط السلع وحدوث تبادل حقيقي، وليس مجرد مبادلة نقد بنقد المنافي لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى توليد قيمة مضافة وثروة حقيقية في المجتمع.

ج: مبدأ الحل: ينص هذا المبدأ على أن الأصل في المعاملات الحل والمشروعية، إلا إذا خالفت نصًا شرعيًا،ويقتضي بأن دراسة أصول المحرمات في المعاملات المالية هو الأهم، بما أن دائرة الحرام تتميز بضيقها على عكس دائرة الحلال. وتعد هذه القاعدة الأساس في فهم وتطوير منتجات الهندسة المالية **الإسلامية**. إن لهذه القاعدة تأثيرها العملي في تحرير عقلية الإبتكار والتجديد لدى القائمين على التطوير في المؤسسات المالية الإسلامية من الأحكام الشرعية التفصيلية التي تؤدي إلى تباطؤ طرح الأفكار الجديدة التي من شأنها أن تنقلب إلى منتجات مبتكرة.

د: مبدأ المناسبة: يقتضي هذا المبدأ تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث يكون العقد مناسبًا وملائمًا للنتيجة المطلوبة من المعاملة؛ وهذا يعني أنه لابد من ملائمة الشكل مع المضمون، وتوافق الوسائل مع المقاصد. فالصورة تعد أساسًا مقبولا لتقويم المنتج ما لم تتعارض مع الحقيقة عملا بقاعدة "***العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني***" التي تعني الالتزام بالمعنى والمقصود إذا كان ذلك ينافي اللفظ.[1]

ثانيا: الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية: تتمثل أسس الهندسة المالية الإسلامية في:

أ: تحريم الربا بأنواعه: الربا في اللغة الزيادة، و المقصود به هنا هو الزيادة على رأس المال، قلّت أو كثرت. يقول الله تعالى: "***وَ إِن تُبتُم فَلَكُم رؤُوس أَموَالِكُم لا تَظلَمون***" سورة البقرة، الآية 279. و يقول سبحانه و تعالى: "***يَا أيها الذِين آمنُوا اتّقُوا الله و ذَرُوا مَا بقِي منَ الرّبا إِن كنتُم مُؤمنين***"، سورة البقرة، الآية 278، و قال رسول الله صلّى الله عليه و سلّم: "***اجتنبوا السبع الموبقات***"، و ذكر منها "***الربا***" صحيح البخاري، 2650، و هو محرم في جميع الأديان السماوية و الحكمة من تحريمه أن فيه ضرراً عظيماً، فهو يسبب العداوة بين الأفراد، كما يؤدي إلى خلق طبقة مترفة لا تعمل شيئاً. و الربا قسمان: ربا النسيئة،* و هو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل، و هذا النوع محرم بالكتاب و السنة و إجماع الأئمة، و ربا الفضل الذي هو بيع النقود بالنقود أو الطعام بالطعام مع الزيادة، و هو محرم لأنه ذريعة إلى ربا النسيئة. و يعتبر بحث الربا مشبعاً من النواحي الشرعية و مؤصلاً و مسنداً في كتب الفقه، لكن الغوص فيه ليس سهلاً للكثيرين، خاصة غير المختصين بالعلوم الشرعية، لهذا نجد من الاقتصاديين من حاول إيجاد نماذج لإعادة تقديم الربا بأسلوب يتناسب و اللغة العلمية المعاصرة.

ب: حرية التعاقد: و المقصود بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون،وبالشروط التي يشترطون غير مقيَّدين إلا بقيد واحد، و هو ألاّ تشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشارع، و حرمها كأن

---

[1] أمال لعمش، "**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص91

*النسيئة التأجيل و التأخير، أي الربا الذي يكون بسبب التأجيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشتمل العقد على الربا، أو نحوه مما حرمه في الشرع الإسلامي. فما لم تشتمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة القطع و اليقين، فإن الوفاء بها لازم، والعاقد مأخوذ بما تعهّد به، و إن اشتملت العقود على أمر حرمه الشارع فهي فاسدة، أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرّم منها.[1]

ج: **التيسير و رفع الحرج**. من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة، والمراد من الحرج الضيق، فإذا صار العبد في حالة لا يستطيع معها القيام بالعبادة على النحو المعتاد فإن الله سبحانه وتعالي يرخص له في أدائها حسب إستطاعته، وفي هذا رفع للحرج عن العباد، وقد عبر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم { ***المشقة تجب التيسير*** }.يقول الله عز وجل :{ ***لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفسًا إِلاَّ وُسْعَها*** } سورة البقرة، الآية 286 ويقول :{ ***ومَا جَعَلَ عليكُم في الدِّين مِن حَرَج*** } سورة الحج، الآية 78 وقال النبي صلى الله عليه وسلّم:{ ***إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه*** }،ويظهر أثر هذه القاعدة واضحا في التكاليف الشرعية، فالله جل وعلا لم يفرض علي المؤمنين من العبادات إلا ما وسعهم، وفي مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة حيث جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل فيها من الاباحة و لم يضع من القيود الا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.[2]

د: **الاستحسان و الاستصلاح (المصالح المرسلة)**. و الاستحسان هو باب لحرية التعاقد. و يُروى عن الإمام مالك أنه قال: "***الاستحسان تسعة أعشار العلم***". و الاستحسان هو ما يستحسنه المجتهد بعقله من غير أن يوجد نص يعارضه أو يثبته، بل يرجع فيه إلى الأصل العام، و هو جريان المصالح التي يقرها الشرع، و قال البعض أن الاستحسان هو أن يعدل المجتهد عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حَكَمَ به في نظائرها، إلى غيره،وذلك لدليل أقوى يقتضي العدول عن الدليل الأول المثْبِت لحكم هذه النظائر. أما المصالح المرسلة و التي يسميها بعض الأصوليين الاستصلاح، و هو صنو الاستحسان، و قريب منه في مرماه و إن كان هو أوسع شمولاً. و معنى المصالح المرسلة أو الاستحسان الأخذ بكل أمر فيه مصلحة يتلقاها العقل بالقبول، و لا يشهد أصل خاص من الشريعة بإلغائها أو اعتبارها. و لكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار:

- أن الأخذ بمبدأ المصالح، و لو لم يشهد لها دليل خاص من الشارع يفتح باب الهوى و الشهوة، فيكون كل ما يشتهيه الشخص و يرغبه مصلحة ينبني عليها حكم شرعي بالإباحة و الإقرار، و ذلك يؤدي إلى المفاسد و البوار.

- أن المصالح المرسلة تختلف باختلاف البلدان و باختلاف الأقوام، باختلاف الأشخاص، بل باختلاف أحوال الشخص الواحد، فإذا جعلنا كل مصلحة تقتضي حكماً يناسبها، فقد تتناقض أحكام الشريعة الإسلامية، و تتضارب، فيكون مرة حلال، ومرة حراماً، و ذلك لا يجوز في الشرع.
- أن المصلحة المرسلة التي تناط بها أحكام الشريعة الإسلامية هي المصلحة التي فيها المحافظة على مقصود الشارع.

---

[1] محمد أبو زهرة، "**الملكية و نظرية العقد في الشريعة الإسلامية**"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1977، ص232-233.

[2] بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، " **استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية**"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2007، ص07-08

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و: **التحذير من بيعتين في بيعة واحدة:** الأساس الآخر للهندسة المالية الإسلامية هو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة. و النهي هنا ينصب على ما كان بين الطرفين، لأنه ***صلّى الله عليه و سلّم*** نهى عن بيعتين في بيعة،والبيعة إنما تكون بين طرفين، فإذا تضمنت بيعتين عُلِم أنها بين طرفين. فإذا كانت إحدى البيعتين مع طرف و الأخرى مع طرف آخر لم تدخل في النهي. و باختصار فإن أي بيعتين بين طرفين تكون محصلتهما بيعة من نوع ثالث، ينبغي النظر إليها بمقياس البيعة الثالثة. و في هذه الحالة الحكم تابعاً لحكم البيعة الثالثة، فإن كانت (أي البيعة الثالثة) ممنوعة شرعاً كانت البيعتان كذلك. و إن كانت البيعة الثالثة مقبولةً شرعاً لم يكن هناك حاجة للبيعتين، و أمكن تحصيل المقصود من خلال البيعة الثالثة مباشرة. و هذه القاعدة أي النهي عن بيعتين في بيعة واحدة هي أهم أسس الهندسة المالية الإسلامية. و ترجع أهميتها إلى أنها هي التي تضمن بالإضافة إلى السلامة الشرعية، الكفاءة الاقتصادية للمعاملات المالية.[1]

ثالثا: ضوابط الهندسة المالية الإسلامية: لقد عمل الإسلام على وضع قواعد خاصة بالهندسة المالية الإسلامية تتمثل في:[2]

- تحريم الربا أخذا وعطاءا بأنواعه الثلاثة، ربا الفضل والنسيئة وربا الديون.
- تحريم الميسر والقمار وأكل أموال الناس بالباطل.
- التيسير ورفع الحرج: أي بدون مشقة، وفي مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة، حيث جعل الله سبحانه وتعالى باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل فيها الإباحة، ولم يضع من القيود غلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.
- القيم الأخلاقية في المعاملات المالية الإسلامية: يقوم الاقتصاد في الإسلام على العقود الشرعية الحاكمة، وهذه العقود الحاكمة تحكمها مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية ومنها التراضي وطيب النفس، وحسن النية، وبيوع الأمانة. ومن أهم المبادئ الأخلاقية في المعاملات المالية الإسلامية حسن المطالبة وحسن القضاء والتيسير على المعسر، يقول تعالى: ***وإن كان ذو عسر فنظرة إلى ميسرة***). سورة البقرة 28.
- تحريم الغرر بما في ذلك الجهالة والغبن والتدليس.
- العمل على تحقيق الاستثمار الحقيقي وتحريم الاستثمار الوهمي حيث تقوم العقود الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والاستثمار الحقيقي.
- تحريم بيع ما لا يملك.

---

[1] بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، " **استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية**"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2007، مرجع سابق، ص07-08

[2] سعد أحمد، " **الأسواق المالية المعاصرة**"، دار الكتاب الثقافي، أربد الأردن، 2007، ص07

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التوازن فيتطلب وجود العدالة: إن هذه الضوابط تؤكد على تطبيق المصداقية الشرعية، وهي أن تكون المنتجات والتصاميم المالية الإسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية مما يؤدي إلى ثقة وقناعة العملاء بالمنتجات المالية الإسلامية، وأن تحظى بالقبول العام.

المحور الثالث: مناهج واستراتيجيات تطوير الهندسة المالية الإسلامية

أولا: مناهج تطوير الهندسة المالية الإسلامية: إن تطوير الهندسة المالية الإسلامية يلزم اتباع مجموعة من المناهج والاستراتيجيات نذكر منها:

أ: منهج المحاكاة: يعتمد هذا الأسلوب على تقليد المنتجات المالية التقليدية مع توسيط السلع، وإدراج بعض الضوابط الشرعية عليه، حيث تكون نتائجه محددة مسبقًا ويؤدي إلى الآثار نفسها التي يؤدي إليها ذاك المنتج، وما يميز هذا الأسلوب أنه سهل في تطبيقه، ويوفر الكثير من الجهد والوقت في عملية البحث والتطوير، وهو الأسلوب الأكثر ممارسة في واقع الصناعة المالية الإسلامية.

رغم المزايا التي يتمتعا هذا الأسلوب، إلا أن له العديد من السلبيات التي نوردها في النقاط التالية:[1]

- تعتبر الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية لا حقيقة لها ولا قيمة اقتصادية من ورائها، حيث تصبح عبئًا أمام الصناعة المالية الإسلامية ومجرد تكلفة إضافية تحمل للعميل رغم أنها تحقق النتيجة نفسها.
- تصميم منتجات الصناعة المالية التقليدية كان لمعالجة المشكلات والأزمات التي تتعرض لها.
- وبالتالي يؤدي أسلوب المحاكاة إلى النتائج نفسها؛ والأجدر أن تكون منتجات الصناعة المالية الإسلامية حلا لها
- تبعية الصناعة المالية الإسلامية لنظيرا التقليدية يفقدها شخصيتها وخصوصيتها وفلسفة عملها.
- تقليد جميع المنتجات الرائدة في السوق لن يكون بأي شكل من الأشكال في صالح الصناعة المالية الإسلامية، لذا عليها أن تقتبس تلك التي تتلاءم وفلسفة العمل المالي الإسلامي ومبادئه.

ب: منهج التحوير: تعتمد هذه الإستراتيجية بشكل كبير على منتجات مالية شرعية للوصول إلى منتجات جديدة، فيمكن الانطلاق من منتج واحد للحصول على منتج جديد، أو البدء بمنتجين أو أكثر للوصول إلى منتج واحد .تؤدي هذه الطريقة إلى اشتقاق العديد من المنتجات المقبولة والتي يبقى فقط إعادة النظر في جوانبها الشرعية لأنه ليس بالضرورة أن نصل إلى منتج يراعي ضوابط الشريعة الإسلامية حتى ولو كان الأصل حلالا.

ج: منهج الأصالة والابتكار: [2]يعتمد هذا الأسلوب على القيام بدراسة مستمرة لاحتياجات العملاء ّ ثم العمل على تطوير الأساليب الفنية والتقنية المناسبة لها، ليكون بذلك إستراتيجية لاستقطاب أكبر نسبة من السوق تعتبر

---

[1] عبد الحليم غربي،" **الابتكار المالي في البنوك الإسلامية :واقع وآفاق"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ،العدد 09، جامعة فرحات عباس-سطيف الجزائر، *2009*، ص 234-235

[2] إن "الابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف مميزاً إلى درجة تحقيقه مستوى أفضل من الكفاءة والمثالية. ولذا لا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه. وعليه فيمكن إجمال مفهوم الصناعة المالية في أنها ابتكار لحلول مالية. فهي ترتكز على عنصر الابتكار والتجديد، كما أنها تقدم حلولاً، فهي بذلك تلبي حاجات قائمة أو تستغل فرصاً أو موارد معطلة. وكونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية، سواء في التبادل أو التمويل".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الطريقة أكثر جدوى وإنتاجية رغم تكلفتها المرتفعة والتي تتجه إلى الانخفاض إلى مستوى التكلفة الحدية للمنتجات المالية. من المهم على المؤسسة المالية الإسلامية أن تفرق بين الحاجة والوسيلة، هذه الأخيرة التي تعتبر سببًا للوصول إلى الحاجة، فالسلع والخدمات تعتبر حاجة فيما تمثّل النقود وسيلة لتلبيتها.[1]

ثانيا: استراتيجيات تطوير الهندسة المالية الإسلامية: تتمثل هذه الاستراتيجيات في النقاط التالية:

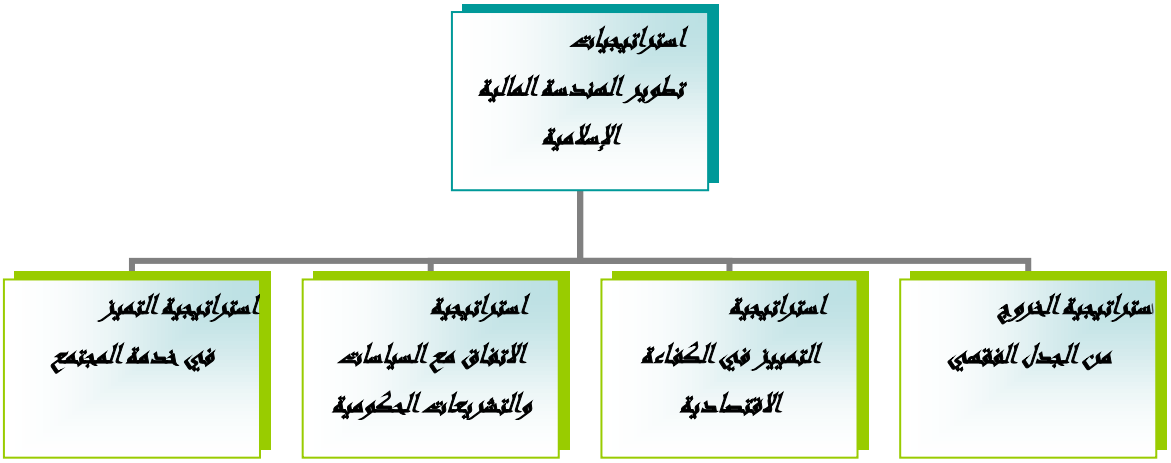

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: أمال لعمش، "**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص95

ثالثا: أثر صناعة الهندسة المالية على المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية: حتى تحقق المنتجات المالية الإسلامية الاختلاف عن التقليدية لابد أن تتوفر على عنصر الكفاءة الاقتصادية التي لا تتحقق إلا بوجود مجموعة من المعايير التي نذكرها فيما يلي[2] :

أ: معيار المديونية: يقتضي هذا المعيار أن يرتبط نمو المديونية بقيمة السلع والأصول المشكلة للثروة، بمعنى أن الدين الناتج عن سلعة معينة لا يمكن أن يزيد عن قيمتها زائدًا هامش الربح، فأي منتج مالي لا يحترم هذه القاعدة يخرج من دائرة المنتجات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

ب: معيار ارتباط التمويل بالتبادل: حيث أن التبادل الحقيقي للسلع والخدمات يسمح بالحصول على عوائد تمكن من تسديد المستحقات المترتبة عن التمويل هامش الربح في البيع المؤجل تتغير القاعدة التي يقوم عليها النظام الربوي ليصبح التمويل تابعًا للبيوع ويحقق أهدافها.

ج:معيار المصالح الشرعية: يقتضي هذا المعيار أن يقوم التمويل والاستثمار على احترام سلم الأولويات التي ترتبها الشريعة ابتداءً بالضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات، فالأولى بالمؤسسات المالية الاهتمام والتركيز على إقامة المشاريع الهامة وإنعاش القطاعات التي اسلهم في تحقيق الصالح العام.

---

[1] سامي بن إبراهيم السويلم، "**التحوط في التمويل الإسلامي**"، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأول، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2007، ص110-131 بتصرف

[2] سامي سويلم، " **05 معايير أساسية للتأكد من خلو المنتجات الإسلامية من الربا**"، صحيفة الإقتصادية الإلكترونية، السعودية، العدد 5458.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د: معيار القيمة المضافة: يتطلب هذا المعيار أن يكون حاصل القيمة المضافة للتداول موجبًا وتنعكس في مجموع الأرباح التي يحققها البائعون، وإذا يكون في البيع مصلحة للبائع لحصوله على الربح ومصلحة للمشتري الذي ينتفع من السلعة في ذا أو من خلال بيعها بثمن أعلى،ليحقق قيمة مضافة أخرى.

معيار الوضوح والشفافية: إن الالتزام إذا المعيار في المعاملات المالية من شأنه أن يعزز جانب المصداقية فيها،ويحد من الحيل التي قد تشوبها والتي ما وضعت إلا لتخدم مصلحة طرف على حساب طرف آخر، وما كان العقد ليبرم لو لم تكتم.

والشكل التالي يوضح هذه المعايير:

الشكل: أثر صناعة الهندسة المالية على المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية

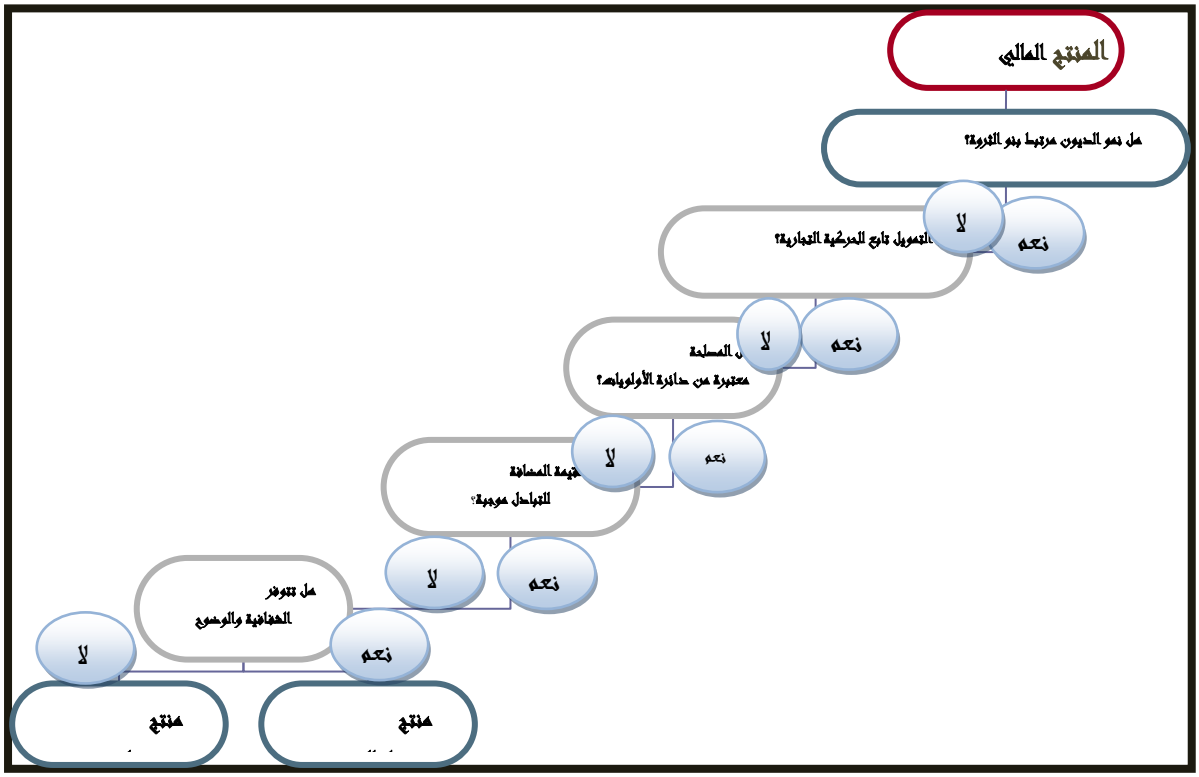

المصدر: صالح صالحي وعبد الحليم غربي،" **دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**"، الأزمة المالية الراهنة البدائل المالية والمصرفية :النظام المصرفي الإسلامي نموذجًا، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 05-06 ماي 2009، ص10

رابعا: واقع تطوير الهندسة المالية الإسلامية: بالرغم من أهمية المنتجات المالية الإسلامية في الاقتصاد، إلا أن مقدار الاهتمام بدراستها والعناية بتطويرها وتحقيق أهدافها لا يتناسب مطلقًا مع تلك الأهمية، وذلك للاعتبارات التالية:[1]

أ: مخصصات التطوير: حجم الإنفاق المخصص للبحث والتطوير للمنتجات المالية الإسلامية لدى المؤسسات المالية الإسلامية يكاد يكون معدومًا، مقارنة بربحية هذه المؤسسات وأدائها المالي.

ب: التنظيم الإداري: عدد قليل من المؤسسات المالية الإسلامية التي تنشئ إدارات متخصصة في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، وتتوزع هذه المَهمة في الغالب بين الهيئات الشرعية وإدارة التسويق والإدارات المختلفة للبنك.

[1] عبد الحليم غربي، "**الابتكار المالي في البنوك الإسلامية: واقع وأفاق**"، مرجع سابق، ص227-228

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج: الأهمية الإستراتيجية: هناك غياب واضح لتطوير المنتجات في الخطط الإستراتيجية والرؤية التي تحكم مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية.

د: الواقع العملي: تقدم المؤسسات المالية الإسلامية الكثير من المنتجات باستمرار.

خامسا: أهمية تطوير المنتجات في الصناعة المالية الإسلامية: والمفارقة التي يلحظها كثير من الباحثين والمراقبين لهذه الصناعة أنه وعلى الرغم من إجماع الكل على أهمية التطوير المستمر للمنتجات المالية إلا أن هذا الاهتمام لم يترجم حتى الآن إلى منهج علمي وعملي يتناسب وأهميتها فما زالت إدارات تطوير المنتجات بحاجة الى مزيد من التخصصية والمهنية مقارنة مع غيرها من الإدارات في مؤسسات الصناعة التقليدية التي نجدها تولي اهتماما أكبر في هذا الجانب وتنفق مبالغ طائلة لتطوير وابتكار منتجاتها المالية التي تلبي احتياجاتها وتغطي طلب الأسواق. ويمكن تلخيص حاجة مؤسسات الصناعة المالية لتطوير منتجاتها في النقاط التالية:

1- تنويع مصادر الربحية للمؤسسة المالية.

2- تجنب تقادم المنتجات الحالية للمحافظة على النمو وكما هو معلوم أن لكل منتج دورة حياة وفي مرحلة تشبع السوق يتوقف الطلب على المنتج ويستقر عند أدنى مستوياته.

3- تقليل مخاطر الاستثمار بتنويع صيغه وقطاعاته.

4- دعم المركز التنافسي للمؤسسة المالية في السوق.

5- التطوير المستمر للمنتجات يزيد من خبرة المؤسسة ويبقيها في حيوية مستمرة.

سادسا: تحديات ومستقبل صناعة المالية الإسلامية: ولعل من أبرز التحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية بمختلف مؤسساتها في تطوير منتجاتها التمويلية والاستثمارية ما يلي:[1]

- توجيه معظم العمليات المصرفية نحو التمويل المحدد العائد البيوع والإجارات، وليس الاستثمار القائم على المشاركة في الربح والخسارة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف التنموية.
- الاختلاف بين المؤسسات المالية الإسلامية في استخدام المنتج الواحد العقود، النماذج، الإجراءات، آليات التنفيذ، الضوابط والشفافية والتوثيق الكامل لهذه المنتجات الأمر الذي يؤدي إلى عدم فهم المتعاملين للصناعة المالية الإسلامية.
- عدم توافر بيئة مناسبة لاستحداث منتجات جديدة مشتقة أو مبتكرة، والاقتصار على عدد محدود من المنتجات أو ابتكار منتجات شاذة تخالف الإجماع،الأمر الذي يؤدي إلى التسرع في طرح المنتجات دون وجود مرجعية للصناعة تقوم بضبط عملية التطوير وحمايتها وتوجيهها وإدارتها بالشكل الذي يبتعد بها عن الانفرادية.

---

[1] عز الدين خوجة، "**المصرفية الإسلامية**"، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئة الإسلامية العالمية لاقتصاد والتمويل، 2007، 66-68 و أحمد نصار، "**المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**"، جريدة الغد، 14-07-2008، على الموقع الالكتروني: http://www.alghad.jo/?news=32307

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محاكاة المؤسسات المالية التقليدية في تحديد تكلفة عمليات التمويل وذلك بالاسترشاد بمؤشر سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى تنامي عدم ثقة العملاء وفقدان هذه المؤسسات للتميز والاستقلالية، ويطرح أهمية إيجاد مؤشر ربحية بديل عن سعر الفائدة لقياس عائد عمليات التمويل.
- بعد ما أفرزته العولمة المالية من مشتقات، كان لزامًا على المؤسسات الإسلامية تطوير منتجات مصرفية ومالية تستجيب لمختلف الرغبات، وهو أكبر تحد يواجه الصناعة المالية الإسلامية.

وستكون الصناعة المالية الإسلامية أمام ثلاثة مشاهد سيناريوهات محتملة في المستقبل المنظور، والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل02: سيناريوهات محتملة في المستقبل المنظور الهندسة المالية الإسلامية

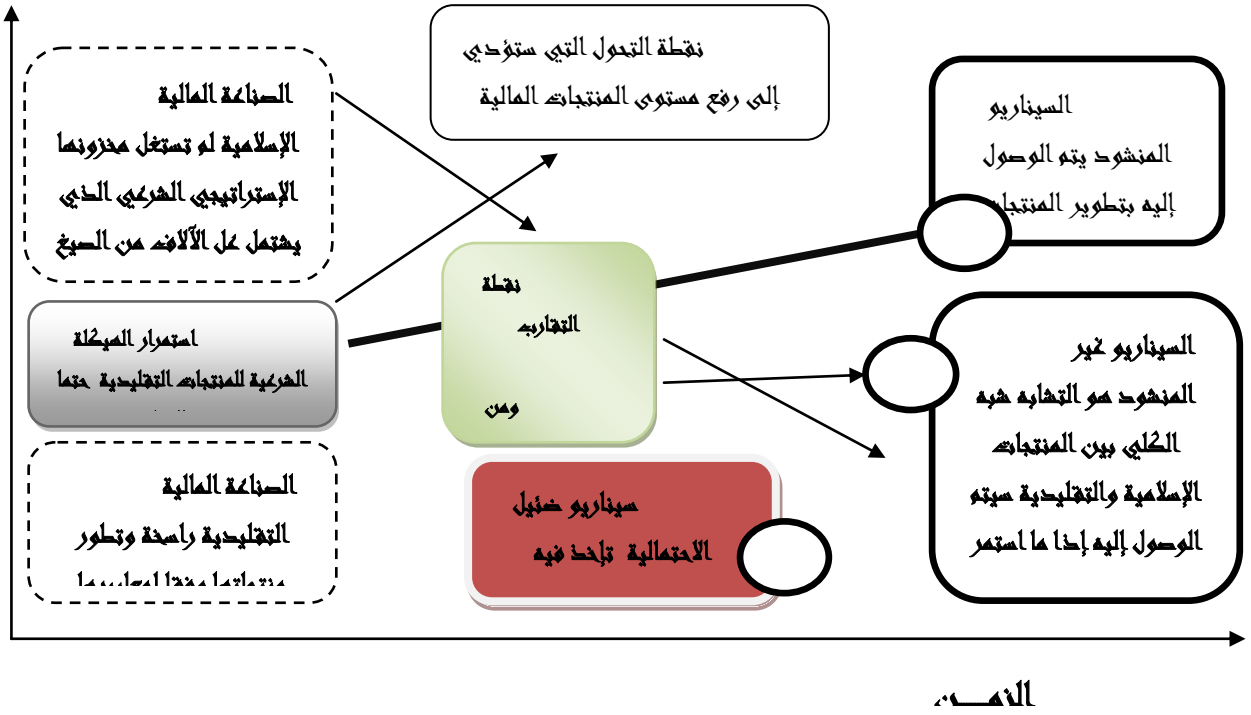

المصدر: المصدر: ناصر الزيادات، "**حذار المبالغة في تقليد المنتج التقليدي**"، جريدة القدس، الكويت، 20-01-2008،

مشاهد تقارب العلاقة بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية: هناك ثلاثة احتمالات تتمثل في:

- **المشهد الأول: (الأقوى احتمالا)**: يتمثل في الإستراتيجية التي يجب أن تتبناها الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق استدامتها، فالمطلوب منها أن تتحول في المستقبل العاجل إلى استغلال المخزون الاستراتيجي من الصيغ الفقهية الشرعية للمنتجات الإسلامية الأصيلة في عمليات التطوير والابتكار؛ حتى تحافظ على هوية الصناعة وتلبي احتياجات السوق وتسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المشهد الثاني (اقل احتمالا)**: يتمثل في أن تتشابه المنتجات المالية الإسلامية تشابها كبيرًا مع بعض المنتجات المالية التقليدية، وهو أمر سيعمل حتمًا على دعم المنتجات المالية التقليدية ورفع مستويات واستدامة صناعتها، تمامًا كما يعمل على إضعاف خصوصية ومزايا الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها.
- **المشهد الثالث (الأضعف احتمالا)**: يتمثل في اندثار المنتجات المالية الإسلامية نتيجة عدم تطوير منتجات أصيلة تدعم استدامة الصناعة، ونتيجة لاستفادة المنتجات المالية التقليدية من عمليات الهيكلة الشرعية لمنتجاتها فستصبح جميع المنتجات من نتاج الصناعة التقليدية

خاتمة:

في الأخير نقدم توصية مهمة جدا نهدف من خلالها:

نحو بناء إستراتيجية علمية وعملية لتطوير المنتجات المالية الإسلامية: تقدم هذه الورقة محاولة لوضع معالم تعد بمثابة مقدمة لبناء هذه الإستراتيجية في محاولة لاستكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

1. تفعيل دور الرقابة الشرعية في عملية تطوير المنتجات والمتابعة المستمرة لعمليات التنفيذ.
2. العمل على تجميع الجهود وتضافرها لوضع معايير شرعية موحدة للصناعة المالية الإسلامية وهذا منِ شأنه أن يقدم رؤية واضحة للضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية ويعزز ثقة الجمهور والمساهمين بها.
3. تشجيع البحث العلمي وتخصيص عوائد مالية من أرباح المنتجات المالية لأغراض الدراسات والبحوث العلمية التي تهدف لتطوير المنتجات.
4. العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن تسويق مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية منتجاتها من خلالها، وتأمين السيولة اللازمة لها حيث أن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة وعوائق عديدة في تسويق منتجاتها وإيجاد التمويل المناسب لها من خلال الأسواق التقليدية
5. تأسيس وتفعيل دور مؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها في مجال التطوير والابتكار.
6. الوصول في تكلفة الإنتاج إلى أدنى مستوياتها لتحقيق ميزة تنافسية على مثيلاتها التقليدية.
7. تدريب وتأهيل العاملين في تشغيل هذه المنتجات حيث تلعب خبرة هؤلاء الموظفين دوراً مهماً في تقليل المخاطر ويؤدي فهمهم الدقيق لطبيعة المنتج إلى الاحتراز من الوقوع في المخالفات الشرعية وفهم أكبر لمتطلبات التطوير.

[1] محمد عمر جاسر، "**نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة**"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان " الواقع ..وتحديات المستقبل"، تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين في الفترة 20-21 مارس 2010 صنعاء – الجمهورية العربية اليمنية، ص11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن "الابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف مميزاً إلى درجة تحقيقه مستوى أفضل من الكفاءة والمثالية. ولذا لا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه. وعليه فيمكن إجمال مفهوم الصناعة المالية في أنها ابتكار لحلول مالية. فهي ترتكز على عنصر الابتكار والتجديد، كما أنها تقدم حلولاً، فهي بذلك تلبي حاجات قائمة أو تستغل فرصاً أو موارد معطلة. وكونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية، سواء في التبادل أو التمويل".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشارك رقم 01:

الأستاذ زهير عبد القادر غراية

أستاذ محاضر بكلية العلوم الإقتصادية

جامعة سكيكدة _ الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

dr.gheraiazouheyr@gmail.com

موبايل: ***+213 670 448 504***

المشارك رقم 02:

الأستاذ الدكتور عبد القادر بريش

أستاذ محاضر بكلية العلوم الإقتصادية

المدرسة العليا للتجارة _ الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

موبايل:+213775067780

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com